حيث رفضت الحكومة الاسرائيلية، رفضاً قاطعاً، المبادرة، ووصفتها بأنها «خطوة ذكية» نحو توسيع دائرة التأييد الشعبي لصدّام في الدول العربية، ولدى الشعب الفلسطيني، كزعيم لديه الاستعداد للنضال من أجل المصالح القومية. كما أعربت مصادر اسرائيلية، رفيعة المستوى، عن خشيتها من ان تؤدي هذه المبادرة الى تركيز الاهتمام، من جديد، على القضية الفلسطينية والانتفاضة. وفي هذا المجال، قال المستشار الاعلامي لرئيس الحكومة الاسرائيلية، آفي بزنر: «ان صدام حسين يحاول، من خلال أية مناورة محتملة، التملّص من الحصار الذي يطبق الخناق عليه» (**المصدر نفسه**).

كذلك عبّر معظم الصحفيين الاسرائيليون عن مواقف مشابهة. فاعتبر دان افيدان مبادرة الرئيس صدام محاولة لاختراق الجبهة العالمية التي انتظمت ضده، ودقّ اسفين بين الشركاء في هذه الجبهة، معرباً عن اعتقاده بأن المبادرة قد تكون مؤشراً الى عدم نيّة صدّام القيام بأية خطوة عسكرية (**دافار**، ١٣/٨/١٩٩٠). كذلك اعتبر عوزي محنايمي المبادرة بأنها محاولة لكسب الوقت واعطاء الشعوب والانظمة العربية فرصة الانتظام والانتقال الى معسكر التضامن والتأييد للعراق، في مواجهة الولايات المتحدة الاميركية والغرب. وأضاف انها قد تكون اشارة من صدام الى الوسطاء بأن الباب مفتوح لمحاولات الوساطة (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٨/١٩٩٠). أمّا عوديد غرانوت، فقد وصف المبادرة بأنها وليدة «منطق أعوج» (**معاريف**، ١٣/٨/١٩٩٠).

خرج على هذا الاجماع المعلّق العسكري الاسرائيلي، زئيف شيف، اذ كتب: «ان المبادرة العراقية أثبتت عدم امكانية فصل النزاع الاسرائيلي ـ العربي عمّا يجرى في الخليج، وعمّا يجرى بين الولايات المتحدة الاميركية والعالم العربي. ان محاولة الفصل هي محاولة اصطناعية... وربما تستغل الادارة الاميركية الأمر لتوسيع دائرة اقتراحات الحلول للمشاكل الاقليمية؛ فالسياسة الخارجية الاميركية اعتادت على مثل هذه الخطوات؛ ومن المحتمل عودة الاميركيين الى هذه المبادرة في وقت متأخر، على الرغم من رفضهم الراهن لها». وخلص شيف الى ان «وضع اسرائيل سيكون صعباً للغاية، في حال طرحت مبادرة مماثلة من قبل جهة غربية؛ اذ من المتوقع ان تسرع أوساط في الغرب، وفي الولايات المتحدة الاميركية، الى استغلال المبادرة» (**هآرتس**، ١٣/٨/١٩٩٠).

المبادرة السوفياتية

لم يكن حظ المبادرة السوفياتية بشأن الربط بين أزمة الخليج والصراع في الشرق الاوسط، عبر عقد مؤتمر دولي لمعالجة النزاعات كافة، بما فيها النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، بأفضل من حظ المبادرة العراقية، من جانب الحكومة الاسرائيلية. فقد رفض رئيس الحكومة، شامير، رفضاً قاطعاً، الربط بين أزمة الخليج وبين الصراع العربي ـ الاسرائيلي والفلسطيني ـ الاسرائيلي، حيث قال: «لن نسمح لأي كان بجرّنا الى مثل هذا المؤتمر، ولن نشارك فيه» (**المصدر نفسه**، ٥/٩/١٩٩٠).

وانسجاماً مع موقف شامير، قال مستشاره الاعلامي، بزنر، ان «من يريد حلّ مشاكل الخليج من طريق عقد مؤتمر دولي، فهذا شأنه؛ واذا ارادوا فليفعلوا. لكن اذا كان القصد هو ان يشمل ذلك اسرائيل ومشاكل المنطقة، كافة، فهذا، بالتأكيد، لن يحدث. فموقفنا المناهض لعقد مؤتمر دولي، والمؤيد لمفاوضات مباشرة، معروف جيداً. كذلك نرى ضرورة عدم الخلط بين النزاع في الخليج وبين نزاعنا» (**المصدر نفسه**، ١/٩/١٩٩٠).

اتجاهات الرأي العام

تمايزت، بعض الشيء، الآراء والتعليقات الاسرائيلية ازاء انعكاسات ازمة الخليج على الصراع في الشرق الاوسط. لكن غالبيتها أقرّت بأنه على الرغم من الصورة التي ستنتهي اليها الأزمة، عسكرياً او سلمياً، فلا بدّ من ان يتركز الاهتمام الدولي نحو التوصل الى حل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وفي مقدّمه النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. وانطلاقاً من هذه الرؤية، اعتقد البعض بضرورة قيام اسرائيل بطرح مبادرة سياسية جديدة تتلاءم مع الواقع المستجد في الشرق الاوسط، في اطار التعاون الدولي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين، وفي اطار العلاقات العربية مع الولايات المتحدة الاميركية ودول اوروبا